الورشة الثانية

تحسين المرافق العمومية من خلال تعزيز الدّور المزدوج لمدارس الإدارة أو الحوكمة في مجال البحث العلمي و المساعدة على اتخاذ القرار

مقدمة:

قامت الجزائر منذ سنة 1999 تحت القيادة السديدة لفخامة السيد رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة ببذل جهود جبارة في مجال إصلاح الهياكل الأساسية للدولة للنهوض بالتنمية في جميع المجالات لاسيما الإقتصادية منها و الإجتماعية و الثقافية و بالعمل المتواصل على إرساء أسس متينة للحوكمة عبر تعميق اللامركزية في اتخاذ القرار و تفعيل الديمقراطية التشاركية و المقاربة المواطنية عملا بمبدأ الشفافية.

ترتكز هذه الإصلاحات على تثمين المورد البشري كأساس للتأطير و قيادة المشاريع التنموية العملاقة التي بلورتها الدولة و مختلف البرامج و المخططات التي رصدت لها أغلفة مالية معتبرة و على مبدأ مشاركة كل مواطن في تسيير الشؤون العمومية المكرس في التعديل الدستوري لسنة 2016.

من هذا المنطلق، و في إطار إعتماد مقاربة شاملة و مدمجة تأخذ بعين الإعتبار الواقع الجزائري في وضع حوكمة ناجعة، بات من الضروري وضع قواعد جديدة لتسيير الشؤون العمومية و التي تمر حتما عبر استعمال البحث العلمي للمساعدة على اتخاذ القرار، و هو ما يدعونا إلى إعادة النظر في دور مدارس الحوكمة و تعزيز دورها المزدوج في البحث العلمي و المساعدة على اتخاذ القرار و التي تكتفي حاليا بالتكوين و التعليم الموجه أساسا لعالم الشغل.

إن هذا الدور المنتظر من طرف مدارس الحوكمة كان محل أشغال الورشة الثانية التي عرفت نقاشا ثريا و بناء من طرف جميع المشاركين، نتج عنه الخروج بتوصيات تتمثل فيما يلي:

1. مراجعة القوانين الأساسية لمدارس الإدارة أو الحوكمة من خلال:
   - إدماج وظيفة البحث العلمي و المساعدة على اتخاذ القرار بإعادة تنظيم هذه المدارس و هيكلتها
   - تكوين فرق بحث متخصصة أو فرق خبرة في مختلف المجالات و الميادين
2. تشجيع إنشاء مجموعات تفكير متخصصة و تأطيرها قانونيا و دمجها في النظام الوطني للحوكمة
3. وضع نظام للتقييم الذاتي و الخارجي لمدارس الإدارة أو الحوكمة يسمح بتقييم مدى نجاعتها و تحقيقها الأهداف المسطرة
4. وضع نظام للمنافسة بين مختلف المدارس مما يسمح بوضع نظام للترتيب بالعلاقة مع منح الإعانات
5. ضرورة التعاون و الشراكة و توسيع آفاقه داخليا و خارجيا:
   - من خلال التعاون داخل المدرسة (أساتذة و طلبة أو تلاميذ)
   - من خلال التعاون بين المدارس و الجامعات: تبادل الخبرات و المعلومات بين مختلف مجموعات التفكير
   - من خلال التعاون بين المدارس و الإدارات العمومية
   - من خلال تطوير ديناميكية التعاون الدولي في مجال البحث العلمي: القيام بدراسات مقارنة، المشاركة في أبحاث دولية، الشراكة في مجال تكوين الفاعلين في تسيير المرافق العمومية و تعزيز قدراتهم بغية تحسين أداء هذه المرافق تلبية لحاجيات المواطنين، على غرار اتفاقية الشراكة بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و أكاديمية الصين الوطنية للحوكمة
6. إعادة النظر في برامج التكوين و تكييفها مع المستجدات و النتائج التي توصلت إليها الأبحاث العلمية و التقارير الناتجة عن نشاط المساعدة على اتخاذ القرار

7. اللجوء إلى مكونين ممارسين في الإدارات العمومية و ذوي مستوى عال في مجال الحوكمة و التسيير العمومي للاستفادة من خبرتهم
8. وضع عقود نجاعة بين المؤسسات و القطاعات المُستخدِمة
9. دمج مدارس الإدارة أو الحوكمة في بيئتها من خلال تحقيق التقارب و التفاعل و التآزر (synergie) بين مدارس الإدارة أو الحوكمة و الإدارات العمومية، و بين وظائف التكوين و البحث العلمي و المساعدة على اتخاذ القرار، بحيث يتم التعامل مع مختلف الفاعلين في الإدارات العمومية للبحث في القضايا الراهنة و التحديات التي تواجهها، ليتم إعداد تقارير تحاول الإجابة عن هذه الإشكاليات ثم تحول هذه التقارير إلى محتويات أو برامج تكوين تدرس في مدارس الحوكمة.
10. تطوير وسائل البحث العلمي ليكون مطابقا لاحتياجات المجتمع و تثمين نتائجه من خلال وضع نظام للتحفيز (تحفيز الباحثين ماديا، ماليا و معنويا) مما يسمح بجذب المهارات
11. تشجيع المبادرة و الابتكار في مجال البحث العلمي الهادف إلى تحسين أداء المرافق العمومية
12. استمرارية الأبحاث العلمية من خلال المواصلة في البحث في مختلف الإشكاليات حتى بعد إعداد التقارير
13. الترويج لنتائج الأبحاث العلمية عبر الاتصال و الإعلام على المستوى الوطني و الدولي
14. يجب أن تكون البحوث و التقارير معدة وفق استراتيجيات وطنية و على المدى البعيد
15. إيلاء العناية اللازمة من طرف الإدارات العمومية لمخرجات البحث العلمي و المساعدة على اتخاذ القرار في مدارس الإدارة أو الحوكمة و استغلالها لتحسين المرافق العمومية

16. تخصيص ميزانية من طرف مدارس الإدارة أو الحوكمة للبحث العلمي و المساعدة على صنع القرار
17. استغلال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في وظيفة البحث العلمي و المساعدة على اتخاذ القرار
18. تسهيل الحصول على المعلومات لإضفاء مصداقية للأبحاث العلمية
19. اعتماد مؤشرات للحوكمة لتسهيل تشخيص الوضعية الحالية في إطار الدراسات التي تقوم بها مدارس الحوكمة و مجموعات التفكير
20. تعزيز مختلف الإدارات العمومية بوظيفة التدقيق (audit) من أجل متابعة مدى إنجاز التوصيات التي تقدمها تقارير مدارس الحوكمة و مجموعات التفكير
21. بالنسبة للمدرسة الوطنية للإدارة – الجزائر: الاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في مجال التكوين في ميدان الحوكمة من خلال:
    - مراجعة القانون الأساسي للمدرسة الوطنية للإدارة من خلال ترقيتها إلى قطب حوكمة
    - تعزيز و تمديد فترات التربص لفائدة تلاميذ المدرسة الوطنية للإدارة لتحقيق التكافؤ بين التكوين و التشغيل
    - تأسيس مخابر بحث في ميادين الإدارة العمومية، المناجمنت، المنظمات العمومية، تقييم السياسات العمومية، الاقتصاد...